

الرئيسان المصري والتركي يزوران السعودية

■ الرياض، جدة - أ ف ب، د ب أ

□ أجرى الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي أمس الأحد (1 مارس/ آذار 2015) محادثات مع العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز في الرياض خلال زيارة تتزامن مع زيارة نظيره التركي رجب طيب أردوغان إلى العاصمة السعودية.

ولم يلتق السيسي وأردوغان في الرياض. وتشهد العلاقات بين مصر وتركيا توتراً منذ أن أطاح السيسي بالرئيس الإسلامي المنتخب محمد مرسي في يوليو/ تموز 2013. وجاءت زيارة السيسي القصيرة إلى السعودية بعد أن بثت قناة تلفزيونية فضائية الشهر الماضي تسجيلات صوتية مسربة ألمح فيها السيسي على ما يبدو إلى أن دولاً خليجية لديها من المال أكثر من ما تحتاجه ويجب أن تمنح مصر المزيد منها.

وعقب ذلك أجرى السيسي مكالمات هاتفية مع حلفائه في دول الخليج ومن بينهم العاهل السعودي الملك سلمان الذي تردد أنه قال له إن العلاقات بين الرياض والقاهرة «إستراتيجية». واستقبل الملك سلمان السيسي لدى وصوله الرياض، بحسب وكالة الأنباء السعودية (واس). وقالت الوكالة إنهما ناقشا «أوجه التعاون الثنائي» وأكدوا «على عمق العلاقات الإستراتيجية بين المملكة ومصر،



الرئيس التركي يصل إلى مطار المدينة المنورة في مستهل زيارته للسعودية

والحرص على تعزيزها في مختلف المجالات». كما ناقشا «مستجدات الأوضاع في المنطقة والعالم» بحسب الوكالة. وتعتبر السعودية والإمارات والكويت الداعم المالي الأكبر لمصر حيث تعهدت بتقديم 12 مليار دولار للقاهرة

وقال السيسي إن تزامن الزيارتين كان من قبيل «الصدفة». إلا أنه دعا تركيا في مقابله مع قناة «العربية» إلى «وقف تدخلاتها في شئون مصر الداخلية». وساعت العلاقات بين تركيا ومصر مع اتهام القاهرة لأنقرة والدوحة

بعدم جماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة في السعودية والإمارات ومصر. وكان أردوغان وصل إلى جدة مساء أمس الأول (السبت) لبدء زيارة إلى المملكة تستمر ثلاثة أيام، بدأها بأداء مناسك العمرة، كما سيقوم بزيارة

المسجد النبوي في المدينة المنورة. وكان مصدر رسمي أعلن أن أردوغان سيقوم بزيارة إلى المملكة يلتقي خلالها بالعاهل السعودي لبحث سبل تعزيز التعاون بين البلدين. وقالت «واس» إن الملك سلمان سيبحث مع أردوغان «العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في مختلف المجالات». وأضافت أن «الرئيس التركي سيؤدي خلال زيارته للمملكة مناسك العمرة كما سيزور المسجد النبوي الشريف».

ودارت تساءلات بشأن إمكانية وجود مبادرة سعودية لاحتواء الخلافات المتفاقمة بين مصر وتركيا خصوصاً مع تزامن زيارة الرئيسين التركي والمصري للمملكة. إلا أن مساعد رئيس تحرير جريدة «عكاظ» عبدالله الحارسي استبعد عقد قمة مصرية تركية في الرياض برعاية السعودية. وقالت مصادر مطلعة في الرياض إن أردوغان سيحاول خلال الزيارة تغيير وجهة النظر السعودية تجاه أنقرة خاصة خلال سنوات حكم العاهل الراحل الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حيث توترت العلاقات بين البلدين بسبب دعم أنقرة لـ«الإخوان» التي اعتبرتها المملكة منظمة إرهابية. وأضافت المصادر أن الموضوع الإيراني من الموضوعات الرئيسية التي سيجري مناقشتها في لقاء الطرفين بالإضافة إلى الوضع في اليمن.



«الإخوان» ينتقدون الاتفاق الأردني الإسرائيلي

لتنفيذ مشروع ربط البحر الأحمر بالبحر الميت

■ عمان - أ ف ب

□ انتقد حزب جبهة «العمل» الإسلامي، النزاع السياسية للإخوان المسلمين وأبرز أحزاب المعارضة في الأردن في بيان أمس (الأحد) توقيع المملكة اتفاقاً مع إسرائيل لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع بناء قناة تربط البحر الأحمر بالبحر الميت الذي قد تجف مياهه بحلول العام 2050.

وقال البيان الذي نشر على موقع الحزب الإلكتروني إن «الحزب يدين توقيع اتفاقية مشتركة مع العدو الصهيوني والإصرار على ربط مصالحي إستراتيجية في مجالي الطاقة والمياه من خلال توقيع اتفاقية قناة البحرين (البحر الميت والبحر الأحمر)».

وأوضح الحزب «هناك تهديد واضح للاقتصاد الوطني والمصالح الأردنية من خلال هذا المشروع

التطبيعي الذي يحقق مصالح للعدو الصهيوني على حساب المصالح الوطنية الأردنية». وتعد المملكة من أكثر عشر دول في العالم افتقاراً للمياه. وجرى الحديث عن هذا المشروع منذ سنوات طويلة لكنه بقي متعثراً نظراً لجمود عملية السلام في المنطقة. لكن الانتظار يساهم في خفض منسوب مياه البحر الميت نحو متر واحد سنوياً ما يتسبب في مشاكل بيئية خطيرة. وبدأ جفاف البحر الميت في بداية الستينات بسبب الاستهلاك المكثف لنهر الأردن وهو النهر الرئيسي الذي يصب في البحر الميت، وأيضاً بسبب وجود العديد من حفر التبخير على شواطئه التي تستخدم لاستخراج المعادن الثمينة. وبموجب هذا الاتفاق الذي تم التوصل إليه بعد 11 عاماً

من المفاوضات، سيتم إقامة نظام للضخ في خليج العقبة في أقصى شمال البحر الأحمر لجمع حوالي 300 مليون متر مكعب من المياه سنوياً في المرحلة الأولى لتصل إلى 2 مليار متر مكعب سنوياً بعد استكمال المراحل المستقبلية للمشروع. ويوفر المشروع للجانب الفلسطيني 30 مليون متر مكعب من المياه المحلاة الصالحة للشرب سنوياً. ويأتي توقيع هذا الاتفاق بعد نحو خمسة أشهر من إعلان شركة «نوبيل إنرجي» المشغلة لحقل ليفاتيان للغاز الطبيعي قبالة سواحل إسرائيل إنها وقعت مذكرة تفاهم مع الأردن ستصبح فيه إسرائيل المورد الرئيسي للغاز للمملكة الهاشمية للسنوات الخمس عشرة المقبلة. ويرتبط البلدان بمعاهدة سلام منذ العام 1994.



REUTERS

تشييد الإجراءات عند مقر المحكمة الدستورية المصرية

تأجيل الانتخابات التشريعية في مصر

بسبب اعتراض المحكمة على دستورية قانون الانتخاب

الاستحقاق الثالث» لخريطة الطريق التي وضعها الجيش لدى إطاحة الرئيس الإسلامي محمد مرسي في يوليو/ تموز 2013.

وتضمنت هذه الخريطة ثلاثة استحقاقات رئيسية هي إعداد دستور جديد في البلاد وإجراء انتخابات رئاسية ثم انتخابات تشريعية.

وبموجب خريطة الطريق نفسها، فإن رئيس الجمهورية يتولى السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى أن يتم انتخاب برلمان جديد.

وكانت المحكمة الدستورية في مصر قضت صباح أمس بـ«عدم دستورية» جزء من قانون الانتخابات يتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية التي يجري الاقتراع فيها بالنظام الفردي، معتبرة أن هذا التقسيم لا يراعي الوزن الديموغرافي النسبي للدوائر بشكل صحيح وهو أمر اشترطه الدستور في تقسيم الدوائر.

وتم تبني الدستور المصري الجديد في يناير/ كانون الثاني 2014 وانتخاب السيسي رئيساً في مايو/أيار.

الذي كان محمداً لبدء الاقتراع. وفور صدور حكم المحكمة الدستورية العليا، طلب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي من الحكومة «تفادي تأخير» كبير في موعد الاقتراع والإسراع بإعداد قانون جديد يتوافق مع الدستور في غضون شهر على الأكثر، بحسب بيان صادر عن مكتبه.

وأكد البيان أن «رئاسة الجمهورية تؤد على احترامها الكامل لأحكام القضاء والتزام كافة مؤسسات الدولة بها».

وأضاف البيان أن السيسي «أصدر توجيهاته إلى الحكومة بسرعة إجراء التعديلات التشريعية اللازمة على القوانين المنظمة للعملية الانتخابية بما يتوافق مع الدستور وما تضمنه حكم المحكمة الدستورية العليا».

وأكد السيسي، بحسب البيان، ضرورة «إجراء الانتخابات التشريعية في أسرع وقت ممكن» والانتهاج من التعديلات التشريعية اللازمة خلال «مدة لا تتجاوز شهراً من الآن واتخاذ» ما يلزم من إجراءات قانونية لتفادي تأخير إنجاز

المشروع. وقال السيسي إن تزامن الزيارتين كان من قبيل «الصدفة». إلا أنه دعا تركيا في مقابله مع قناة «العربية» إلى «وقف تدخلاتها في شئون مصر الداخلية». وساعت العلاقات بين تركيا ومصر مع اتهام القاهرة لأنقرة والدوحة

بعدم جماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة في السعودية والإمارات ومصر. وكان أردوغان وصل إلى جدة مساء أمس الأول (السبت) لبدء زيارة إلى المملكة تستمر ثلاثة أيام، بدأها بأداء مناسك العمرة، كما سيقوم بزيارة

المسجد النبوي في المدينة المنورة. وكان مصدر رسمي أعلن أن أردوغان سيقوم بزيارة إلى المملكة يلتقي خلالها بالعاهل السعودي لبحث سبل تعزيز التعاون بين البلدين. وقالت «واس» إن الملك سلمان سيبحث مع أردوغان «العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في مختلف المجالات». كما ناقشا «مستجدات الأوضاع في المنطقة والعالم» بحسب الوكالة. وتعتبر السعودية والإمارات والكويت الداعم المالي الأكبر لمصر حيث تعهدت بتقديم 12 مليار دولار للقاهرة

■ القاهرة - أ ف ب

□ أعلنت اللجنة العليا للانتخابات في مصر أمس الأحد (1 مارس/ آذار 2015) أن الانتخابات التشريعية ستأجل وسيتم وضع «جدول زمني جديد» لها بعدما قضت المحكمة الدستورية بأن جزءاً من قانون الانتخابات الحالي مخالف للدستور. وعقب صدور قرار المحكمة الدستورية، أعلنت اللجنة العليا للانتخابات في بيان أنه سيتم «إعداد جدول زمني جديد» للانتخابات التي كان مقرراً أن تبدأ في 21 مارس الجاري بعد صدور التعديلات التشريعية اللازمة لتنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية.

وقال المتحدث باسم اللجنة عمر مروان رداً على سؤال لـ«فرانس برس» إن الانتخابات «لن تبدأ بالتأكيد» في 21 مارس الجاري بالنظر إلى أنه لا يمكن إنجاز التعديل التشريعي وإقراره وإعادة إجراءات العملية الانتخابية خلال الأسابيع الثلاثة المتبقية على الموعد

«حماس» تتهم النظام المصري بـ«التحالف مع إسرائيل»

■ غزة - د ب أ

□ اتهمت حركة «حماس» الفلسطينية أمس الأحد (1 مارس/ آذار 2015) النظام المصري بالتحالف مع إسرائيل وذلك بعد 24 ساعة من قرار محكمة مصرية تصنيهاً منظمة إرهابية. وقال الناطق باسم الحركة، سامي أبو زهري، في بيان صحافي، إنه «مهما بلغ حجم التحالف الإسرائيلي مع النظام المصري سيبقى الاحتلال الإسرائيلي هو العدو الحقيقي لشعوب المنطقة»، على حد قوله. وجاء هذا الموقف بعد 24 ساعة من إصدار محكمة الأمور المستعجلة المصرية قراراً بتصنيف «حماس» كـ«منظمة

إرهابية»، وذلك بعد شهر من إصدارها قراراً مماثلاً ضد الجناح العسكري للحركة كتائب القسام.

واعترفت «حماس» القرار أمس بأنه «صادم وخطير وعار كبير يلوث سمعة مصر ومحاولة يائسة لتصدير أزمات مصر الداخلية». وتظاهر المئات من أنصار الحركة في شمال وجنوب قطاع غزة الليلة الماضية للتنديد بقرار المحكمة المصرية وسط هتافات مناهضة للنظام المصري.

وسبقتها قالت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني الذي تشغل «حماس» غالبية مقاعده، إن قرار المحكمة المصرية «سياسي ومخالف لقواعد القانون الدولي الذي يعترف بشرعية المقاومة وحققها في الدفاع عن نفسها».

تأجيل إصدار حكم في قضية

محاكمة دحلان بتهمة الفساد

■ رام الله - أ ف ب

□ أجلت محكمة جرائم الفساد الفلسطينية أمس الأحد (1 مارس/ آذار 2015) إصدار حكم في قضية فساد ضد القيادي السابق في حركة «فتح» في قطاع غزة محمد دحلان بانتظار قرار من المحكمة العليا الفلسطينية بشأن رفع حصانة دحلان البرلمانية.

ودحلان المسؤول السابق عن الشؤون الداخلية إبان عهد الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات والمتهم بالفساد، طرد من حركة «فتح» في 2011 وتوجه إلى الإمارات العربية المتحدة ليستقر هناك. ويحاكم دحلان غيابياً بتهم الكسب غير المشروع.

وفتح تحقيق ضده بتهمة الفساد في ديسمبر/ كانون الأول الماضي. وفي مارس 2014 حوكم غيابياً وحكم عليه بالسجن سنتين بعد إدانته بالتشهير. وبعد طرده من حركة «فتح» واتهامه بقضايا فساد وقتل رفعت الحصانة البرلمانية عن

دحلان. وتبادل عباس ودحلان تهم التورط في وفاة الرئيس الفلسطيني التاريخي ياسر عرفات قبل عشر سنوات.

ولكن سلام هلسة محامي دحلان قال إنه لا يمكن رفع الحصانة البرلمانية عن نائب في المجلس التشريعي الفلسطيني إلا عبر الحصول على تصويت من المجلس التشريعي نفسه على ذلك.

ولم يجتمع المجلس التشريعي الفلسطيني منذ النزاع بين حركتي فتح و«حماس» الذي أدى إلى استيلاء حركة «حماس» على قطاع غزة في العام 2007.

وقام هلسة بتقديم طعن أمام المحكمة العليا الفلسطينية للبت بشرعية رفع حصانة دحلان البرلمانية.

ويعتبر العقيد دحلان مقرباً من الولايات المتحدة. وحملته حركة فتح مسؤولية الفشل في الوقوف بوجه حركة «حماس» التي طردت أنصار «فتح» والسلطة من قطاع غزة العام 2007.